الحمل على النقيض في النحو العربي

د. عبد السلام مرعي جاسم
قسم علوم القرآن الكريم / كلية التربية
جامعة الموصل

الاستلام	القبول
2011 / 10 / 23	2011 / 12 / 08

Abstract

The topic of the search is one of the grammar origins and one of its causes, that is accounting on antithesis. Grammarians has depended on the similarities among linguistic components to perform the rule of one of the identical on the other. One of the similarity images that grammarians has considered is the antithesis among these components. Thus, it is a cause to apply these rules. Although this accounting is a used origin and many samples had been stated, but it does not have the power to be completely independent to prove a rule. The search has become aware of the affairs of this origin and clarified the phenomenon aspects through these causes.

الملخص

محور البحث علة من علل القياس النحوي, هي علة الحمل على النقيض.إذ عول النحاة على المشابهة بين المكونات اللغوية في إجراء حكم أحد المتشابهين على الآخر وإعطائه إياه, ومن صور التشابه عندهم التناقض الواقع بين هذه المكونات, فهو علة مجوزة لإجراء هذه الأحكام. وهذا الحمل على الرغم من كونه أصلا معمولا به, ووردت فيه نماذج عديدة وقف النحاة عندها وقفات طيبة, فإنه لا مسكة له أن يستقل تماما في إثبات الحكم.وقد وقف البحث على مسائل هذا الأصل مستجليا جوانب الظاهرة من خلالها.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على سيدنا خاتم المرسلين, وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فالقياس أصل معتد به من أصول النحو العربي, وله علله المتعددة, ومن هذه العلل (الحمل على النقيض) فقد راعى النحاة المشابهة بين المكونات اللغوية في إجراء الأحكام وعدوا التناقض بين المكونات من صور التشابه, ولا يخفى أن التشابه بين المتشابهين أو المتناظرين أمر حاصل بلا مرية ولا تردد, إلا أنه بين المتناقضين يثير غرابة أو استشكالا, لما يوحي به التناقض بين الأشياء من بعد وتناء بادي الرأي. ومن هذا المنطلق أو التصور بدا لنا أن استجلاء هذا الأصل الفكري, والوقوف على هذه الظاهرة, وخصها بالبحث, جهد حقيق أن تؤثر به, وعمل مستطاب الثمر, فيممنا صوب هذه الوجهة, فرأينا أن ابن هشام الأنصاري(ت761) قد جمع جل مسائل هذه الظاهرة, ونبه بإيجاز على محاملها, ووجدنا شيئا من مسائلها أيضا منثورا هنا وهناك في بطون المصادر مما ينبه عليه النحاة أو غيرهم موجزين أو مفيضين من غير إشارة إلى كليات ما يجمعها.

وبعد تقليب النظر في هذه المسائل, وإعمال النظر فيما يمكن أن تندرج تحته من أطر أو عنوانات, قسمنا البحث على الجوانب الآتية –وسيجدها القارئ قريبا في المدخل– مراعين في سوقها ونسقها الترتيب المنهجي الذي نلفيه أو نلفي بعضه لدى النحاة, أو لنقل الترتيب المنطقي الذي تسلم فيه الفقرة إلى تاليتها على نحو متسلسل منضبط. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مدخل:

استدعاء النقيض نقيضه أصل فكري متجذر يعول عليه الذهن, ويجريه في تبيان طائفة من الحقائق اللغوية وغيرها ومعالجتها.والمتأمل في تراثنا اللغوي الحافل يلفي هذه الظاهرة أو هذا الأصل قد شغل مساحة واسعة فيه, ففي المعجم العربي بحث دلالي نافع هو التضاد الذي يعني دلالة اللفظة على المعنى ومخالفه, وفي البلاغة العربية الطباق أحد مباحث علم البديع ويعني الجمع بين الشيء وضده. فتلازم المتناقضين أو المتخالفين في الذهن أمر جار, جاء اعتداد النحاة به متكاملا منطلقا من تركيب فكري وواقع لغوي.

وفي النحو العربي,عد النحاة هذه الظاهرة واحدة من علل القياس, ففسروا في ضوئها مجموعة من المسائل, لأنها عندهم من صور التشابه بين المكونات النحوية المبيحة لحمل أحدها على الآخر. قال ابن إياز(ت681)((ربما جمعوا بين النقيض مشاكلا للنقيض لأن كل واحد منهما ينافي الآخر, ولأن الذهن يتنبه لهما معا بذكر أحدهما))[1]. وقال أبو البقاء الكفوي(ت1094): ((فإن من دأبهم حمل النقيض على النقيض))[2].

ولم يبرح النحاة التنبيه على أن حمل النقيض على النقيض يجري مجرى حمل النظير على النظير. قال ابن الناظم(ت686): ((والشيء قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره,

لأن الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين, لذلك نجد الضد أقرب حضورا في البال مع الضد))[3] وعقد ابن جني(ت392) بابا ((في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه))[4], وفي ذلك إحساس متأصل لديهم ألا نكران في هذا الحمل, فلئن كانت المشابهة بادية مسفرة بين النظيرين, فإنها لكذلك بين النقيضين, لأن أحدهما يجليه الآخر ويوضحه.ونظرة فاحصة صابرة في كلام سيبويه (ت180) على المصادر ترشد الى أن الرجل يعول على المشابهة النظيرية في حمل بعض الأوزان على بعض, وفي الوقت نفسه، فإنه ينبه على المشابهة النقيضية وأثرها في هذا الحمل, فيقول: ((وقد يقال للإنسان قليل كما يقال قصير, فقد وافق ضده, وهو العظيم, ألا ترى أن ضد الصغير وضد القليل الكثير, فقد وافق ضد العظيم في البناء, فهذا يدلك على أنه نحو الطويل والقصير ونحو العظيم والصغير))[5], وإذا تتبعنا عنوانات الأبواب النحوية في المظان, وجدنا هذه الظاهرة حاضرة، فثمة المعرب والمبني والمصروف والممنوع من الصرف والتذكير والتأنيث وهلم جرا. وعول ابن جني عليها وهو يبحث وينقر في أصول الاستدلال في النحو فقال: ((واعلم أن اللفظ قد يرد شيء منه جوازا صحيحا أن يستدل به على أمر ما، وأن يستدل به على ضده ألبتة))[6]. على أن هذه العلة على الرغم من تعويل النحاة عليها, وعدهم إياها من علل القياس, فإنها لا ترقى إلى المشابهة النظيرية, لذا وجدنا النحاة يعبرون عنها بالتقليل, ويعدل فريق منهم عنها إن رأى أن ثمة ما يدفعها من الأدلة.

وإذا تلبثنا عند كلام النحاة في معالجة مسائل هذه الظاهرة أو العلة وجدناهم يعبرون عنها بالنقيض وهو الفاشي ويعبرون أيضا بالضد, مما يحتم علينا جلاء الفرق بين المصطلحين. وأصل مصطلح النقيض والضد فلسفي أو منطقي، ويراد بالأول– وهو النقيضان – ((الأمران المتمانعان بالذات, أي الأمران اللذان يتمانعان ويتدافعان بحيث يقتضي تحقق أحدهما انتفاء الآخر وبالعكس))([7]). أما الضدان فهما ((صفتان وجوديتان يتعاقبان على موضع واحد يستحيل اجتماعهما))([8]) فالضد ((يقال لموجود في الخارج مساو في القوة لموجود آخر ممانع له))([9]). وثمة جامع بين المصطلحين وهو الخلاف إلا أن حقيقة هذا الخلاف أوجدت الفرق بينهما, فهو في الأول في الحقيقة والماهية,وفي الثاني في الصفة أو فيما هو خارج عن الماهية, وقد عبروا عن ذلك بالقول: النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان, والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان. ويبدو أن النحاة حين عبروا عن الظاهرة بالنقيض والضد قصدوا مطلق الخلاف المتمثل بانتفاء الاجتماع من غير نظر إلى صورة الفرق التي يذكرها المناطقة وغيرهم.

ولدى النظر في المسائل التي نص النحاة على حملها على النقيض، بدا لنا أنها تتوزع على النحو الآتي:

أ– التصنيف النحوي والتأصيل, ب– البناء, ج– التصرف تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا, د– الرتبة النحوية, هـ– الإعمال والتعدية والتعليق, و– التقدير النحوي.

أ– التصنيف النحوي والتأصيل:

1- التصنيف النحوي:

هو الحكم على المكون اللغوي بالاسمية أو الفعلية أو الحرفية، وإقامة الدليل عليه، والتعامل معه بحسب هذا الحكم أو التصنيف.

وفي هذا الصدد الاستدلال على اسمية(إذا)، إذ هي اسم لا يخرج عن الظرفية عند الجمهور بدليل الإخبار بها مع مباشرتها الفعل, وإبدالها من الاسم الصريح[10], واستدل الباقولي (ت543)على اسميتها– فضلا عما مر – بالحمل على (إذ) نقيضتها, فقال:((واعلم أن (إذا) الزمانية اسم في قوله تعالى:﴿ ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ ﴾ [الحاقة/13],﴿ ﴿إِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴾ ﴾ [المدثر/8]... لأنها نقيضة (إذ), وقد ثبت بالدليل كون (إذ)اسما في نحو قوله:﴿ ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ﴾ [آل عمران/80]والعرب تحمل النقيض على النقيض))[11]. ونلحظ أن وجه الاستدلال قائم على التناظر في إضافة الظرفين إلى مطلق الجملة, فحملت الأولى على الثانية وهي نقيضتها في الدلالة الزمنية فالأولى للمستقبل والأخرى للماضي وحكم باسميتها عند القائل بذلك.

2- التأصيل:

هو بيان حقيقة المكون اللغوي أو النحوي في أصل وضعه, وإقامة الدليل على ذلك. ومن ذلك حرف التعريف (ال) فالمشهور لدى النحاة أنها حرف ثنائي الوضع عند الخليل (ت170), وهمزته همزة قطع عوملت معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال, وخالفه سيبويه فرأى أنه أحادي, وأن الهمزة اجتلبت للنطق بالساكن وهي معتد بها وضعا لذا فهي جزء من الأداة[12]. وحكاية سيبويه للمسألة لا تشير إلى أن ثمة خلافا بين الرجلين في كينونة الحرف ثنائيا[13], وهو ما جزم به فريق من النحاة, فأرجعوا الخلاف الى حقيقة الهمزة أصالة وزيادة[14], وهي وجهة راشدة في المسألة.وقد ساق النحاة أدلة الفريقين, وذكروا من بين ما ذكروه من أدلة سيبويه أن حرف التعريف هنا محمول على نقيضه وهو التنوين دليل التنكير, ((فكما أن التنوين حرف واحد فكذلك اللام))[15]. وقد كان ابن جني قد عمق هذه الفكرة وعول عليها بنحو آخر مما لا يخرج عما نحن بصدده, فقال في باب(أن الحكم للطارئ): ((وذلك كـ(لامِ) التعريف إذا دخلت على المنوّن حُذِف لها تنوينه كرجل والرجل وغلام والغلام . وذلك أن اللام للتعريف والتنوين من دلائل التنكير. فلمَّا ترادفا على الكلمة تضادّا فكان الحكم لطارئهما وهو اللام))[16], فكلامه مشعر أيما إشعار بورود هذا الحمل وإن سيق لأمر آخر. والحمل هنا تجريد نظري بحت لا نخال النظر المتأمل يسلم له أو يركن إليه تمام الركون, ولا يرقى الى جملة ما سيق في المسألة من أدلة, لذا فلا نحسب الأمر إلا قضية صوتية بحتة.

ب- البناء:

علل النحاة بالحمل على النقيض بناء بعض الكلمات, ومن ذلك ظرف الزمان (عوض), فقد نقل السيوطي(ت911) عن ابن الصائغ (ت776) أنه قال في تعليل بنائه مع أنه غير مضاف إلى الجملة: ((ويمكن أن يكون حمل على نقيضه وهو(قط) كما قيل في (كم)))[17]. والحمل على النقيض جار عنده في مطلق البناء، إذ لا علة له غيرها, وثمة رأيان آخران في علة البناء: الأول أنه الانقطاع عن الإضافة مثل قبل وبعد, والآخر أنه بني لاستغراقه الزمن المستقبل فشابه الحرف في إبهامه[18]. وهو ما تسكن إليه النفس،لأن الإضافة إلى الجملة غير واضحة, وقصارى ما ذكر من إضافته كان إلى المفرد[19]. وفي ضوء هذا يكون الحمل على النقيض آخذا صورة أخرى, وهي البناء على الضم لا مطلق البناء, وقد أشار الرضي إلى ذلك لكنه خالف ابن الصائغ, إذ رأى أن (قط) حملت على (عوض) لا العكس[20], وأيا كان الأمر، فإن الحمل على النقيض هنا ملحوظ في مرحلة من مراحل بناء أحد هذين الظرفين أو كليهما. وإن كنا نرى أن حكاية ابن الصائغ للقضية كلها تنم عن إحساس بقلقها.

ج- التصرف تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا:

1- التصرف تثنية وجمعا:

لزمت طائفة من المفردات حالة واحدة فلم تثن ولم تجمع, ومن ذلك (بعض) وقد علل النحاة ذلك اللزوم بالحمل على نقيضتها (كل), قال السيوطي: ((وقال النحاس في التعليقة: لا يثنى (بعض) ولا يجمع حملا على (كل) لأنه نقيضه))[21].

والناظر في كتب اللغة والنحو يجد جمع (بعض) على (أبعاض) فاشيا فيها مستعملا[22], ويبدو أن ابن جني أول من جمعها هذا الجمع, وتردد ابن سيده(ت458) في صنيع ابن جني هذا أهو تسمح منه أم شيء رواه[23]. وقد يكونون جمعوه هذا الجمع حملا على معنى الجزء, لذا لم يثنوه أو يجمعوه جمعا آخر.فيأتي التوجيه بالحمل على النقيض مستقرا بريئا من الوهن ما سلم من المعارض.

2- التصرف تذكيرا وتأنيثا:

أجرى النحاة زنة(فعول) مرادا بها الفاعل على المذكر والمؤنث بلا علامة, وعليه حملوا قوله تعالى: ((**قَالَتْ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا**)) **[مريم/20]**, وشذت عن ذلك لفظة (عدوة) فجاءت مؤنثة, وعلل النحاة ذلك بالحمل على نقيضتها (صديقة), قال سيبويه: ((وقالوا عدو وعدوة, شبهوه بصديق وصديقة، كما وافقه حيث قالوا للجميع: عدو وصديق, فاجري مجرى ضده))[24], وهو حمل لا مفر من الأخذ به فيما نحسب, لأن اللفظة لم يرد لها ثان حتى تستثنى من القاعدة بضابط.

د- الرتبة النحوية:

هي قرينة لفظية يتحدد بها موقع المكون النحوي[25]. وفي نظام الجملة العربية نوعان من الرتبة: محفوظة لا يستجاز فيها تقديم ولا تأخير في مكوناتها النحوية، كتأخر الفاعل عن فعله، وحرة يباح فيها– إلا لسبب– التقديم التأخير لمطالب بلاغية أو تعبيرية مقصودة, وحكم النحاة على الأولى بالوجوب تقديما أو تأخيرا, وعلى الثانية بالجواز.

ومن الرتبة المحفوظة, صدارة (كم) الخبرية في الكلام، فقد أوجب النحاة –في المشهور من مذاهبهم– لها الصدارة حملا على نقيضتها (رب)، فـ(كم) للتكثير و(رب) للتقليل[26], فإنها كذلك دائما عند الجمهور, قال المبرد (ت285): ((فـ(رب) تدخل على كل نكرة؛ لأنها لا تخص شيئاً، فإنما معناه أن الشيء يقع ولكنه قليل))[27], وهذا هو معناها في أصل الوضع, ثم إنها تستعمل للتكثير حتى تصبح فيه كالحقيقة, ويصبح التقليل كالمجاز.

ووجه الرضي التكثير هذا بأنه ملحوظ فيه معنى القلة أيضا[28], لذا استعملت في المباهاة والمفاخرة كما استعملت (كم), فهو إذن وجه– ووجه قوي– يعضد قياس الأولى (كم) على نقيضتها, ووقف ابن يعيش(ت643) متمثلا وجه المضارعة المجيز للحمل ومجردا له فقال((والمراد بالمضارعة لها [يريد لرب] أن (رب) لتقليل الجنس, و(كم) في الخبر لتكثيره, وكل جنس فيه قليل وكثير, فالكثير مركب من القليل, والقليل بعض الكثير, فهما شريكان لذلك))[29] فمعنى القلة حاضر في(رب) حضورا استدعى نقيضه وهو الكثرة فحمل عليه, فالحمل على النقيض هنا صحيح متقبل على العموم, فضلا عن أن هذين المكونين قد تضمنا إنشاء الكثرة والقلة[30], وما كان كذلك تصدر حتى يتوجه معناه إلى الجملة بأسرها.

ومن الرتبة الحرة, تقديم معمول ما بعد (لم و لما) عليهما, فقد اتفق البصريون والكوفيون عليه, قال سيبويه: ((وإذا قلت: زيدا لم أضرب أو زيدا لن أضرب لم يكن فيه إلا النصب, لأنك لم توقع شيئا بعد (لم و لن) شيئا يجوز لك أن تقدمه قبلهما, فيكون على حاله بعدهما))[31]. وعلل الشلوبين (ت645) ذلك بالحمل على نقيض النفي وهو الإيجاب, فلما جاز هذا التقديم في الإيجاب جاز في النفي, وهي مسألة تعود في أصلها – فيما يبدو – الى أن النفي بحسب الإيجاب, ودفع ابن عصفور (ت660) هذا التعليل بأنه يلزم عليه تقديم ما بعد (ما) عليها حملا على الإيجاب نقيضه أيضا, ورده ابن هشام بأنه لا يلزم اعتبار النقيض[32]. وأجاز الكوفيون تقديم معمول خبر(ما) النافية عليها[33], وهي مسالة جد قريبة مما نحن بصدده.

ونلحظ في رد ابن هشام إشعارا أن هذا التعليل إنما يسلم إن لم يعرضه معارض كما هو الحال هنا، وهو الخلاف الجوهري بين (ما) وهاتين الأداتين, فمدخولها الجملتان, مما ألحق بها شبها بالاستفهامية التي تجب لها الصدارة في الكلام وليس كذلك أختاها, وشيء آخر, وهو أن المشابهة اللفظية بين الأدوات تجوز معاملة إحداها معاملة الأخرى[34], وهي حاصلة بين(ما)

النافية والاستفهامية والموصولة والمصدرية, أما الاستفهامية فقد مرت, وأما الموصولة والمصدرية فلا يتقدم جزء من صلتهما عليهما.

هـ- الإعمال والتعدية والتعليق:

1- الإعمال:

حمل النحاة (لا) النافية للجنس على(إن) في الإعمال لأنها نقيضتها,فـ(لا) للنفي و(إن) للإثبات[35]. فالأصل في(لا) ألا تعمل لدخولها على الاسم والفعل, إلا أنهم أعملوها لهذه العلة. وثمة ثلاثة أوجه من المشابهة بين هذين النقيضين, أنهما يدخلان على الجملة الاسمية, وأنهما للتوكيد, وأن لهما الصدارة في الكلام,((فهو قياس نقيض))[36].

وثمة من توقف من النحاة عند إفادة (لا) توكيد النفي, ذلك أن التجرد من النفي لا يدل على سوى الإثبات, وهو لا يدل على توكيد, فلا دلالة إذن للنفي الداخل عليه على التوكيد, اللهم إلا أن يقال إن دلالة(لا) على النفي ابتداء أقوى من دلالة غيرها من الأدوات بسبب تقدير (من) الاستغراقية, وعلى هذا يكون معنى تأكيدها للنفي ((أنها ترجح طرفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح(ما)مثلا))[37]. وفي النحاة من كان له نقاش في المسألة, وأيا كان الأمر, فإن وجهي المشابهة الباقيين كافيان في حمل الأولى على نقيضتها.

ومن الإعمال أيضا حمل السيرافي(ت368)(لا) الناهية على لام الأمر ((من حيث كانت ضدا لها))[38], ويرجع حمله هذا إلى تعليله الجزم في الأمر ونظرته إليه,فاللام قد جزمت عنده لأن معناها معنى الصيغة الموقوفة, ((لأن المخاطب موقوف على الآمر, فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لأنه مثله في المعنى))[39] مثلية تناقض, فالنهي أمر في المعنى, إلا أنه أمر بالكف عن الفعل, حتى عبر عن هذه الوشيجة بأن النهي عن شيء أمر بضده.وعبر الزمخشري(ت538) عن النهي بأنه نفي الأمر, وهو تصور قريب- فيما نحسب- من توجيه السيرافي, وإحساس بمتين العلقة بين الاستعمالين.

وضعف ابن إياز مذهب السيرافي لما فيه من حمل الإعراب على البناء, فضلا عن ضعف حمل اللام على(لا), لذا فعلة الإعمال هي الاختصاص[40], وهو نقد سديد وبناء على أصل معتبر في النحو، لذا رأينا غيره أيضا يعلل بما علل به قولا واحدا[41]. وذهب فريق من النحاة الى أن أصل (لا) هو اللام زيد عليها الألف فانفتحت,وهو توجيه صوتي يمس ما ذهب إليه السيرافي مسا رفيقا, وقد يقويه أيضا- على الرغم من استبعاده- ورود اللام مفتوحة في بعض اللغات[42].

2- التعدية:

علل النحاة بالحمل على النقيض تعدية طائفة من الأفعال ولزومها, وتعديتها بالحروف المختلفة, وقد أجمل مكي بن أبي طالب القيسي طرفا من هذا الجانب بقوله: ((وكل فعل لا

يتعدى نقيضه لا يتعدى هو))[43]. بل إنهم راعوا هذه المشابهة بين الأفعال في مصادرها, فحملوا (دخل) المتعدي على (خرج) اللازم ووحدوا بين مصدريهما فقالوا:(دخولا)[44].

ومن التعدية في هذا الصدد تعدية (عدم و فقد) الى ضميرين هما فاعل ومفعول لشيء واحد أو لذات واحدة, وذلك حملا على(وجد) نقيضهما. فقالوا:عدمتني وفقدتني وعليه جاء قول جران العود[45]:

لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما ألاقيه منهما متزحزح

وهذا الاستعمال من خصائص أفعال الظن واليقين, فليس سائر الأفعال كحالها, وإنما استجيز ذلك فيها لدخولها على المبتدأ والخبر, فهي كالفعل الناقص, والمبتدأ والخبر كالشيء الواحد[46], قال ابن يعيش: ((وذلك لأن تأثير هذه الأفعال إنما هو الى المفعول الثاني دون الأول، ألا ترى أن الظن والعلم إنما يتعلقان بالثاني, لأن الشك وقع فيه, والأول كان معروفا فصار ذكره كاللغو))[47]. وعزا النحاس منع الحمل على النقيض هنا إلى البصريين والإجازة المترددة إلى الكوفيين, وحمل السيوطي هذا الاستعمال على المجاز,لأن ظاهر اللفظ يعني أن المتكلم عادم لنفسه, وهو يستلزم أن يكون موجودا لا معدوما, ورأى عدد من النحاة أن ما جاء في بيت الشاعر ليس بالوجه[48], تنبيها على مخالفته السنة الماضية في تعدية الأفعال ما خلا أفعال الظن, ويبدو أن الحمل على النقيض هنا والتعليل به مقبول, ومسلكه جد دقيق, لأن معنى الفقدان والإعدام يؤول في المحصلة إلى معنى العلم, إذ يعني فقدان الشيء العلم أنه غير موجود[49], ولأن سوى هذين الفعلين لم يستعمل هذا الاستعمال, وإن ورد فهو شاذ لانتفاء هذا الوجه المجوز.

ومن الأفعال التي عديت بغير الحرف اللائق بها حملا على نقيضها (رضي) في قول القحيف العقيلي[50]:

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

فذهب الجمهور إلى أن (على) هنا للمجاوزة بمعنى (عن), ووضع ابن مالك ما يشبه الضابط لمجيء الحرف لهذا المعنى, وأجاز ابن هشام أن يكون الفعل قد ضمن معنى (عطفت), في حين حمله الكسائي (ت)على نقيضه وهو(سخط), واستحسن الفارسي(ت) منه هذا الحمل[51], وتأويل ابن هشام أيضا ليس ببعيد,ونلحظ أن الكسائي هنا وهو إمام الكوفيين قد اختار ما لم يتابعه عليه قومه, إذ يطبقون قاطبة على القول بالتناوب في حروف الجر.

ومن الأفعال التي عدوها بحرف حملا على نقيضها (أفضلت), إذ حمل على (نقص) في قول ذي الإصبع العدواني[52]:

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني

وعدي بـ(عن), ذلك أن الفضل من صور الزيادة, لذا جاز حمله على (نقص)[53], والأكثرون على أن (عن) هنا بمعنى (على)[54], ونحسب أن في إفادة الحرف المجاوزة في البيت دلالة على

انفصال المفضول عن الفاضل, وتخفيفا من معنى الاستعلاء في (على) بخاصة أن الشاعر في موقف العزة والأنفة, ورميا وغمزا من طرف خفي للمخاطب بأنه أنقص من المتكلم حسبا.

ومن هذه الأفعال أيضا(آمن وكفر) فهما نقيضان, وقد حمل كل واحد منهما على الآخر في التعدية بالحرف لأنه نقيضه, فعدوا (آمن) بالباء حملا على كفر,ففي قوله تعالى: ﴿ ﴿ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾ ﴾ [التوبة/61] نلحظ أن الفعل عدي تارة بالباء وأخرى باللام, والتعدية الأولى بالحمل على (كفر) وإشعارا أن الإيمان المراد هو التصديق بالله الذي فيه الأمان من الخلود في النار[55].

وفي قوله تعالى: ﴿ ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ ﴾ ﴾[سبأ/43]فإن اللام في (للحق) للعلة[56], ويجوز أن يحمل الفعل على نقيضه (آمن) إذ إنه يتعدى باللام.فيكون المعنى: كفروا بالحق, ويكونون قد كفروا لأجل هذه الآيات وفي شأنها وبها إن روعي التوجيهان. وعد الآلوسي (ت1270) هذا الحمل خلاف الظاهر[57].

3- التعليق:

حمل ابن مالك (ت672) ووافقه ابنه (ت686)[58] (نسي)على نقيضه(علم) فعلقه في قول زياد الأعجم[59]:

من أنتم إنا نسينا من أنتم وريحكم من أي ريح الأعاصر

وهذا الحمل يستقيم إن عدت (من) استفهامية, أما إن عدت موصولة والعائد محذوف والتقدير: من هم أنتم, فلا شاهد في البيت ولا حمل, إلا على مذهب يونس بن حبيب (ت180) المجيز التعليق في الأفعال كافة[60]. وحمل (من) على الموصولية هو أحد الاعتراضات على ابن مالك فيما ذهب إليه في البيت, واعترض عليه أيضا بأن النسيان ضد الذكر لا ضد العلم, إذ ضد العلم هو الجهل[61], ولا يخفى أن النسيان من أسباب الجهل وموارده فربما يكون عومل بحسب ذلك. ونحسب أن توجيه ابن مالك أوفق للمعنى في البيت, إذ المعنى في الفخر على هؤلاء القوم والغض من شأنهم والاستهانة بقدرهم, وتكرار الاستفهام أدل على ذلك, فضلا عن دلالته- أي: الاستفهام _ في هذا التعليق على أن النسيان قديم[62], وهو أكثر أداء في معنى البيت.

والملاحظ هنا أن هذا الحمل في صوره المتعددة إن هو إلا مظهر من مظاهر التوسع في تصرف الأفعال في مدخولاتها, مما يبيح لنا أن نضيف إليه صورة أخرى من صوره, وهي إدخالهم (قل) المكفوف بـ(ما) على فعل آخر وإخلاؤه من الفاعل, فقالوا: قلما تفعل كذا, وهو استعمال يفيد التقليل,ويرقى إلى أن يصير بمثابة النفي الصريح[63], وقد حملوا عليه (كثرما) نقيضه فأجروه مجراه, وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله: ((وتقول: قلّما سرت حتّى أدخلها، إذا عنيت

سيراً واحداً، أو عنيت غير سير، لأنّك قد تنفي الكثير من السير الواحد كما تنفيه من غير سير...وكذلك أقلّ ما سرت حتّى أدخلها، من قبل أنّ قلّما نفي لقوله كثرما))[64] فكلامه جلي الدلالة على أن هذا الفعل المكفوف غدا نافيا, وأنه ضد كثرما لأنه نفي له, فتكون علة جواز (قلما) هي النفي, وهي منتفية عن الفعل الآخر, فحمل على نقيضه.

وعلل ابن جني وابن هشام وغيرهما ذلك بالكف بـ(ما)لأن((الفعل إذا كف زال عنه عمله, وذلك قولهم: قلما يقوم زيد...ومثله كثرما وطالما))[65] إلا أن ابن جني أشار في موطن آخر إلى مشابهة هذا الفعل لحرف النفي[66], وكلام سيبويه محتمل للأمرين. ويبدو أن ثمة علتين في (قلما), هما الكف والنفي، وقد انتفت إحداهما في الفعل الآخر, لذا عد الأول أصلا مناقضا حمل عليه أخوه.

و- التقدير النحوي:

استدل النحاة بالنقيض وحملوا عليه في تقدير المحذوف من الكلام في بعض الصور, إذ((يستدل على حذف النقيض بإثبات نقيضه))[67]. وفي هذا الصدد توجيههم لقوله تعالى: ﴿ ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ ﴾ **[الإسراء/16]**, فمفعول (أمرنا) محذوف, وقد قدروه استدلالا بنقيضه (فسقوا) المذكور في النص وحملا عليه, والمعنى: أمرناهم بالطاعة ففسقوا[68].

وخالف الزمخشري في ذلك وتابعه البقاعي (ت885) فقدر المحذوف مناظرا للموجود, إذ المعنى عنده في الآية مجاز كله, فقال: ((أي أمرناهم بالفسق ففعلوا، والأمر مجاز, لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم: افسقوا، وهذا لا يكون فبقي أن يكون مجازاً، ووجه المجاز أنه صب عليهم النعمة صباً، فجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتباع الشهوات، فكأنهم مأمورون بذلك لتسبب إيلاء النعمة فيه))[69], وإنما امتنع عن تقدير الجمهور لأن قول القائل عنده:أمرته فقام لا يفهم منه إلا الأمر بالقيام, وإلا كان الكلام تكليفا للمخاطب علم الغيب ليفهم أن المحذوف نقيض المذكور. ولا يلزم هذا التوجيه القول:أمرته فعصاني, ((لأن ذلك مناف للأمر مناقض له ولا يكون ما يناقض الأمر مأمورا به، فكان محالا أن يجعل أصلا دالا على المأمور به))[70]. ورد عليه أن المحذوف يقدر بقرينة نقيضه كما يقدر بقرينة نظيره, والآية كذلك, وهي جارية على منهاج قوله تعالى: ((سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ)) [النحل/81] أي: والبرد[71].

والحق أن التقدير هنا لم يعتمد دلالة النقيض وحدها، بل السياق العام للنص أو الآية, من أن الله تعالى لا يأمر بالفسق, وأن الآية واردة في الزجر, لذا فإن قولنا مثلا: أمرته فضرب زيدا, يصلح التقدير فيه بالحمل على النظير والنقيض, لغياب السياق المحدد لأحد المعنيين, وهو ما أحس به النحاة ولحظوه في هذا الصدد[72]. ومن هذا المعطى لم يتردد الآلوسي أن يقبل من حيث المبدأ توجيه الزمخشري ويقول فيه: ((والحق أن ما ذكره الزمخشري من الحمل وجه جميل

إلا أن عدم ارتضائه ما روته الثقات عن ترجمان القرآن وغيره من تقدير الطاعة, مع ظهور الدليل ومساعدة مقام الزجر عن الضلال والحث على الاهتداء لا وجه له كما لا يخفى على من له قلب))[73]. فتوجيه الزمخشري قد اصطدم بهذه القرائن فعاد عليه بالرد والإنكار.

الهوامش

1) الأشباه والنظائر: السيوطي:ا/238.
2) الكليات: الكفوي/48.
3) شرح ابن الناظم: بدر الدين ابن مالك/133.
4) الخصائص: ابن جني:133/2.
5) الكتاب: سيبويه:30/4-31.
6) الخصائص: 107/1.
7) المعجم الفلسفي: جميل صليبا, 506/2.
8) التعريفات: الجرجاني/78.
9) الكليات/574.
10) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام: 114/1 , وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي: 187/2.
11) إعراب القرآن المنسوب خطأ للزجاج :205/1.
12) ينظر: شرح الكافية الشافية: ابن مالك: 319/1, وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل:177/1, وشرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام/112, والتصريح على التوضيح: خالد الأزهري:506/1.
13) ينظر: الكتاب: 324/3-325, و226/4.
14) ينظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك: 273/1,والجنى الداني في حروف المعاني: المرادي: 171, و216, وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي: 155/1, وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني:282/1, والقول الفصل في حقيقة(ال): سعدون بن حمد الربعي/37-50.
15) معاني الحروف: الرماني/70, وينظر: سر صناعة الإعراب: ابن جني:296/1, وشرح المفصل : ابن يعيش: 18/9, والبسيط في شرح الكافية: ركن الدين الاسترابادي/838.
16) الخصائص:44/3.
17) الأشباه والنظائر: 238/1.
18) ينظر: شرح المفصل: 108/4, وشرح الكافية للرضي: 225/3, وهمع الهوامع: 215/2.
19) ينظر: مغني اللبيب: 170/1.
20) ينظر: شرح الكافية للرضي: 225/3.
21) الأشباه والنظائر: 238/1.

22) ينظر: أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني/159–160, وشرح الكافية للرضي: 62/1, ولسان العرب: ابن منظور: مادة(بعض):119/7, ومغني اللبيب:211/2.
23) ينظر: الخصائص: 211/2, وسر صناعة الإعراب: 29/1, والمحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده: مادة (بعض):414/1, وتاج العروس: مادة(بعض):8/5.
24) الكتاب: 638/3.
25) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان/208.
26) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور:46/2.
27) المقتضب: المبرد:289/4, وينظر: الأصول:316/1,و 416, وحروف المعاني: الزجاج/14.
28) شرح الكافية للرضي: 288/4.
29) شرح المفصل:126/4.
30) ينظر: م.ن : 149/3, وحاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان: 118/4.
31) الكتاب: 1/ 135, وينظر : الأصول: 164/1.
32) ينظر الأشباه والنظائر: 238/1.
33) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ابن الأنباري: 157/1.
34) ينظر: م.ن, ومغني اللبيب: 336/2.
35) ينظر: أسرار العربية: ابن الأنباري/246, والجنى الداني/301.
36) همع الهوامع: 522/1, وينظر: التصريح على التوضيح: 139/1, وفيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح: ابن طيب الفاسي:862/2.
37) التصريح على التوضيح: 140/2.
38) الأشباه والنظائر: 238/1.
39) م.ن, وينظر: قواعد المطارحة: ابن إياز, تحقيق:علي الفضلي, رسالة ماجستير مقدمة إلى دار العلوم بجامعة القاهرة, 188/1973.
40) ينظر: قواعد المطارحة/189– رسالة.
41) ينظر: شرح المفصل: 24/9.
42) ينظر: معاني القرآن:الفراء: 285/1, وشرح تسهيل الفوائد: 23/2, والجنى الداني/306, ومغني اللبيب: 264/1.
43) مشكل إعراب القرآن: 451/1.
44) ينظر: الكتاب: 10/4.
45) ينظر: ديوانه/40.
46) ينظر: معاني القرآن: الفراء:106/2, والمحرر الوجيز: ابن عطية:590/1.
47) شرح المفصل: 88/7.
48) ينظر: معاني القرآن: الفراء:334/1,وإعراب القرآن : النحاس:304/4, وهمع الهوامع:563/1.
49) ينظر: شرح المفصل: 88/7.
50) ينظر:الأمالي الشجرية: ابن الشجري:269/2 معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون:415/1.

51) ينظر: الخصائص: 265/2, والأزهية في علم الحروف: الهروي /287, وشرح تسهيل الفوائد:30/3-31, ومغني اللبيب:ا/263.
52) ينظر: ديوانه/89.
53) ينظر: شرح الكافية للرضي: 321/4.
54) ينظر: مغني اللبيب:167/1.
55) ينظر: الكشاف: الزمخشري: 275/2, وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الآلوسي:443/10.
56) ينظر الدر المصون:136/6.
57) ينظر: روح المعاني:228/25.
58) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: 23/2, وشرح ابن الناظم/150, وحاشية ياسين الحمصي على التصريح: ياسين الحمصي الحليمي: 204/2.
59) ينظر:شعر زياد الأعجم/73.
60) ينظر: همع الهوامع: 559/1.
61) ينظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن أمين الشنقيطي:345/1.
62) ينظر: شرح الكافية للرضي:311/4, ومعاني النحو: فاضل السامرائي: 32/2.
63) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 64/2, ومعاني النحو: 183/4.
64) الكتاب: 22/3.
65) الخصائص:156/1, وينظر: الأزهية/90, ومغني اللبيب:320/1.
66) ينظر: الخصائص: 81/2.
67) البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي: 16/6.
68) ينظر: معاني القرآن: الفراء:119/2, ومعاني القرآن وإعرابه: الزجاج: 189/3, وإملاء ما من به الرحمن: العكبري: 89/2.
69) الكشاف: 628/2, وينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: البقاعي: 391/11.
70) الكشاف: 629/2.
71) ينظر: البحر المحيط:16/6.
72) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 189/2-190.
73) روح المعاني:58/15.

ثبت المصادر والمراجع

1) أسرار البلاغة: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت471هـ) تعليق محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية للطباعة والنشر . القاهرة د. ت.

2) أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) عني بتحقيقه محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي . دمشق 1957.
3) الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت911هـ)،راجعه وقدم له:فايز ترحيبي,ط2, دار الكتب العلمية- بيروت, 1993.
4) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن السراج، (ت316هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، جـ1 مطبعة النعمان، النجف، 1973، جـ2 مطبعة سلمان الأعظمي . بغداد، 1973.
5) إعراب القرآن: أبو جعفر محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، 2004.
6) إعراب القرآن: المنسوب خطأً إلى أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ) وقد صححت نسبته إلى أبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت543هـ)، تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية مصر، 1964 – 1965.
7) الأمالي الشجرية: أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري (ت542هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر. بيروت. د . ت.
8) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في كل القرآن: أبو البقاء عبد الرحمن ابن الحسين العكبري، (ت616هـ)، ط1، دار الكتب العلمية . بيروت، 1979.
9) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.- بيروت، د . ت.
10) البحر المحيط (المسمى بالتفسير الكبير): أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وشارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوتي ود. أحمد النجولي الجمل، ط1, دار الكتب العلمية – بيروت، 2001.
11) تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205)، دار صادر- بيروت 1966.
12) التصريح على التوضيح [المطبوع بعنوان شرح ...]: خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، حققه وشرح شواهده: أحمد السيد سيد أحمد،المكتبة التوفيقية- القاهرة، د.ت.
13) التعريفات: أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني المعروف بالسيد الشريف(ت816), تحقيق: إبراهيم الأبياري, ط1, دار الكتاب اللبناني – بيروت, 1993.

14) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين أبو علي الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ)، تحقيق: أحمد محمد عزوز، ط1، المكتبة العصرية . بيروت، 2005.

15) الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: طه محسن، مطابع جامعة الموصل، 1976.

16) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، ط1، مكتبة الصفا . القاهرة، 2002.

17) حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984.

18) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن محمد، المكتبة التوفيقية . القاهرة، د.ت

19) الدر المصون في علم الكتاب المكنون: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ) تحقيق: وتعليق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، و د. جاد مخلوف جاد، و د. زكريا عبد المجيد النوتي، ط1، دار الكتب العلمية . بيروت،، 1994.

20) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت1331هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود, ط1, دار الكتب العلمية– بيروت، 1999.

21) ديوان جران العود النميري. رواية أبي سعيد السكري،ط1, مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1931.

22) ديوان ذي الإصبع العدواني: جمع وتحقيق: عبد الوهاب العدواني, ومحمد نايف الدليمي, ط1, مطبعة الجمهور– الموصل, 1973.

23) ركن الدين الاستراباذي وكتابه البسيط في شرح الكافية: أبو الفضائل السيد ركن الدين الحسن بن محمد الحسيني الاستراباذي (ت724هـ)، تحقيق: حازم سليمان الحلي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد 1983.

24) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود شكري الآلوسي (ت1270هـ)، تحقيق السيد محمد السيد، والسيد إبراهيم عمران، دار الحديث . القاهرة، 2005.

25) سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت397هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية . القاهرة، د . ت.

26) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية . بيروت 2000.

27) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 14، مطبعة السعادة، مصر، 1965.

28) شرح الأشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك):علي بن محمد الأشموني (ت900هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، ط1، مكتبة الصفا . القاهرة،2002.

29) شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، ط 1، دار المأمون للتراث . مكة المكرمة، 1982.

30) شرح الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، (ت686هـ)،تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر, جامعة قار يونس– ليبيا 1978

31) شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، عالم الكتب، بيروت، د. ت.

32) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية . القاهرة، د.ت.

33) شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، طبع بمطابع مؤسسة دار الكنب للطباعة والنشر . جامعة الموصل، 1980.

34) شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام ومعه كتاب (سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى)، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط11، 1963.

35) شعر زياد الأعجم: جمع وتحقيق: يوسف حسن بكار, ط1, دار المسيرة – القاهرة, 1983.

36) فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح: أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، (ت1170هـ)، تحقيق د. محمود يوسف فجال، ـ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث . الإمارات، ط2، 2002.

37) قواعد المطارحة: ابن إياز (ت681), تحقيق: علي الفضلي, رسالة ماجستير مقدمة الى دار العلوم بجامعة القاهرة, 1973.

38) القول الفصل في حقيقة (ال): د. سعدون بن أحمد بن علي الربعي, ط1, مطبعة دار الأرقم, بابل, 2009.

39) كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب . بيروت، د. ت.
40) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (ت538هـ)، ط3، دار الكتب العلمية . بيروت،، 2003
41) الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى بن الحسين الكفوي (ت1094هـ)، مؤسسة الرسالة . بيروت، ط2، 1998.
42) لسان العرب: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت711هـ)، دار صادر . بيروت، 1955.
43) اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.
44) مباحث الدلالة النحوية في شرح المفصل لابن يعيش: عبدالسلام مرعي جاسم، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية بجامعة الموصل، 2009.
45) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية): أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت541هـ)، تحقيق وتعليق: الرحالي الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي صادق الألفاني، مؤسسة دار العلوم . الدوحة، ط1، 1977.
46) المحكم المحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، (ت458)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية–بيروت، 2000.
47) مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت437هـ)، تحقيق: محمد ياسين السواس، ط2، دار المأمون للتراث . دمشق، د. ت.
48) معاني الحروف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق . جدة، ط2، 1981.
49) معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت311هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي . دار الحديث . القاهرة، 2005.
50) معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب . بيروت، ط3، 1983.
51) معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة التعليم العالي . جامعة الموصل، 1986.
52) معجم شواهد العربية: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي . القاهرة، ط1، 1972.

53) المعجم الفلسفي: د. جميل صليبا, ط1, دار الكتاب اللبناني – بيروت, 1982.
54) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الطلائع . القاهرة، د.ت.
55) المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب . بيروت، د.ت.
56) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت885هـ)، تصحيح وتعليق وتنقيح لجنة من العلماء، ط1، طبع دائرة المعارف العثمانية، توزيع مكتبة ابن تيمية . القاهرة، 1984.
57) همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت 911هـ)، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية–القاهرة د. ت.